

العالم يشهد بداية حقبة أفول عصر النفط

«الشال»: 0.9 مليار دينار... الإيرادات النفطية المتوقعة للكويت خلال يونيو



تلك الخسائر دفعته إلى قاع المنطقة السالمة ضمن أسواق العبدية يخسار منذ بداية العام الجاري بنحو 13.5%، أي أن السوق القطري فقد 74.4 مليار ريال قطري من قيمته في نصف عام، 58.3% أو نحو 43.4 مليار ريال قطري منها خسرها منذ بداية أزمة المقاطعة في 5 يونيو 2017. ثاني أكبر الخاسرين في شهر يونيو كان السوق القطري الذي فقد نحو 5.6% في شهر واحد وأصبح ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 11.5%، والتفسير المنطقي هو شعور المتعاملين في السوق بارتفاع المخاطر أو إزدياد حالة عدم اليقين في الإقليم إضافة إلى تبعات أزمة سوق النفط وأحداث العنف الجيوسياسية. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الفرنسي ببقائه 3.1% في شهر واحد، ومعه خسّر كلا من السوقين البريطاني والألماني 2.8% و2.3% على التوالي، ولعل سببها كان نتائج انتخابات بريطانيا المكرة غير المتوقعة التي جريت في 8 يونيو، لأنها زادت من تكلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أكبر الراجحين في شهر يونيو ويقارن كبير كان السوق السعودي الذي حقق مكاسب في شهر واحد بنحو 8.1%، منها مكاسب بنحو 7.2% منذ بداية الأزمة في 5 يونيو ومكاسب لسوق دبي بنحو 1.5% منذ بداية الأزمة أيضاً، وذلك خاصة تاريخية كانت تشهدها فيها البورصة الكويتية، أو السير في اتجاه مخالف لأثر الأزمات، بينما خسّر كلا من سوقى البحرين والبولندي 1.7% و1.3% منذ بداية الأزمة. ثاني أكبر الراجحين كان السوق الصيني الذي حقق مكاسب في شهر يونيو بنحو 2.4% عززت موقعه ضمن الأسواق الراجحة منذ بداية العام، وثالث أكبر الراجحين كان السوق الياباني بمكاسب بنحو 1.9% في الأداء منذ بداية العام الجاري. وبعد استثناء أداء مؤشر بورصة الكويت السعري (17.7%+)، جاء السوق الهندي في صدارة الترتيب بمكاسب بنحو 16.1% رغم خسارته 0.7% في شهر يونيو، وجاء ثانياً في الصدارة السوق الأمريكي بمكاسب بنحو 8% وجاء ثالثاً السوق الأجنبي بنحو 7.4%، وفي كل المنطقة السالمة، ظلت أربع من أسواق إقليم الخليج، فإلى جانب كلا من السوق القطري والسوق الألماني، شاركهما سوق دبي بخسائر منذ بداية العام بنحو 3.9%، وسوق أبوظبي بخسائر بنحو 2.7% وحده السوق السعودي الذي كان خاسراً حتى نهاية مايو بنحو 4.7%، قفز إلى المنطقة للوجبة بمكاسب بنحو 3% منذ بداية العام بعد مكاسب شهر يونيو، ليصبح ثامن الترتيب أداء ضمن أسواق العبدية. وفي تقديرتنا، سوف تظل أجواء الأزمة ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي ساخنة سخونة طقس شهر يوليو، وسوف يستمر تأثرها السلبي على أسواق الإقليم، ولكن مع خفوت حدة التذبذب في اتجاه المكاسب أو الخسائر، لذلك، من المحتمل أن يعيد أداء أسواق الإقليم قليلاً إلى الأداء السالب، وربما يحدث العكس لمعظم الأسواق الناضجة والمتنشطة، وإن ظلت حالة عدم اليقين سائدة ومؤثرة سلباً على أداء أسواق أوروبا الرئيسية وبريطانيا بسبب ضبابية رؤية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

«صناديق الثروة السيادية»: الكويت ثالث أكبر صندوق سيادي في إقليم الخليج بـ514 مليار دولار

المؤشر السعري للبورصة يحقق مكاسب زادت عن 20 في المئة خلال الربع الثاني من العام

السوق السعودي أكبر الراجحين في يونيو بعدما حقق مكاسب في شهر واحد بنحو 8.1 في المئة

كويتي، ولا زالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 4.1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.5% فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.7% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 23.3% من سيولة البورصة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات التامة، بينما انخفضت قيمة مؤشر العاد. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 376.2 نقطة، وانخفاض بلغ قيمته 2.3 نقطة، ونسبته 0.6% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 13.2 نقطة، أي ما يعادل 3.6% عن إقبال نهاية عام 2016.

الفرق	2016	الفرق	بؤد الخميس 2017-06-29	بؤد الخميس 2017-07-06	إجمالي التغير
1	11.8	2.2	397.3	405.3	8.0
2	193.0	3.6	200.7	193.4	-6.6
3	349.7	1.0	291.3	389.0	97.7
4	196.4	0.0	214.1	214.1	0.0
5	214.7	2.0	254.3	259.3	44.6
6	361.0	3.9	389.9	374.7	-15.2
7	283.4	2.5	317.9	325.9	42.5
8	1,172.1	0.5	1,170.8	1,143.4	-28.4
9	379.3	8.7	399.3	402.0	22.7
10	112.6	0.8	122.7	123.4	0.8
11	251.3	9.4	285.3	258.6	-26.7
12	119.5	0.1	127.1	127.0	-0.1
13	1,114.2	0.6	748.9	744.3	-4.6
14	32.6	4.5	32.4	32.9	0.5
15	311.7	3.3	347.7	344.6	-3.1
16	61.7	4.0	55.1	57.3	2.2
17	382.1	8.9	402.3	302.2	-100.1
18	170.9	10.4	180.2	161.2	-19.0
19	93.8	21.1	80.7	89.7	9.0
20	145.0	3.6	129.9	124.1	-5.8
21	100.1	0.3	90.4	90.1	-0.3
22	191.7	3.7	173.1	179.3	6.2
23	238.4	0.9	239.0	247.7	8.7
24	1,433.4	3.3	1,574.8	1,554.6	-20.2
25	195.8	0.2	199.6	199.2	-0.4
26	109.0	3.2	105.0	104.2	-0.8
27	618.1	0.0	693.3	693.3	0.0
28	149.9	4.8	165.9	173.9	8.0
29	39.1	8.4	44.0	40.3	-3.7
30	172.4	1.4	182.1	184.7	2.3
31	778.4	10.1	872.3	1,048.3	176.0
32	2,406.1	11.5	3,182.3	2,817.5	-364.8
33	541.1	5.5	572.3	541.1	-31.2
34	11.1	0.0	11.4	12.2	0.8
35	822.1	6.5	984.0	920.1	-63.9
36	178.3	0.0	183.3	182.3	-1.0
37	89.0	0.0	73.6	73.6	0.0
38	2,561.9	2.0	2,414.1	2,544.9	130.8
39	887.2	1.9	838.0	822.4	-64.8
40	355.3	1.8	344.6	350.0	5.4
41	302.4	1.1	300.0	296.8	-3.6
42	551.8	0.0	573.9	573.9	0.0
43	222.6	0.1	221.8	221.7	-0.1
44	363.0	0.6	378.5	376.2	-2.3

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن الكويت ينسب لها بأنها صاحبة أول فكرة للصناديق السيادية، وتاريخ نشوئها يفوق الـ65 عاماً أي في عام 1953، وجاءت نتيجة توفّر إدارة عامة محلية واعية، تفاعلت بشكل صحيح مع مقترح بريطاني هدفه توظيف فائض إيرادات النفط في بريطانيا الخارجة للنو من حرب مدمرة، حدث ذلك والنفط في حقبة رواج في الطلب عليه إسهامه كبير في مرحلة بناء ما دمته الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح أهم سلع التجارة الدولية ليسهم فيما بعد في نهوض اقتصادات آسيا، حتى أن الصين وحدها كانت المستولة على 30% من الزيادة في الطلب عليه للفترة 1980-2013، والأخيرة حقبة كانت مستولة عن ارتفاع سعر برميل نفط برنت إلى أعلى من 100 دولار أمريكي للبرميل لثلاث سنوات ونصف السنة (فبراير 2011- أغسطس 2014)، رغم تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية كبرى في عام 2008.

ولكنها حقبة إنشيت، فتمتو الاقتصاد العالمي -والصيني تحديداً- أصبح أضعف وأقل اعتماداً على النفط، والنفط غير التقليدي بات ينتج اقتصادياً بأقل من نصف أسعار عام 2013، والنفط على سخونة الأرض بات يقطع من استهلاك الوقود الأحفوري، والبدائل الخفيفة باتت منافسة، ذلك يعني أن العالم يشهد بداية حقبة أفول عصر النفط، حتى وإن استغرق عقود من الزمن، وسمة الحقبة القادمة، ضعف متصل في الطلب، وضعف متصل في أسعاره، ذلك يحدث في زمن فيه معظم دول النفط أدمنت الاعتماد في تمويل موازنتها العامة بنسب تراوح ما بين 80%-90% على إيرادات النفط، وعند تسوّى أسعار النفط الحالية، كلها تقريبا تنفق عند تسوّى أسعار النفط أدنى من أسعار المعادن الأولية، أي أنها باتت تستهلك مخزونات حقبة رواج سوق النفط، وما يفضلها عن ولوج أزمة ضخمة، مع عامل الوقت فقط عنصر القوة الوحيد الذي خلقته حقبة رواج سوق النفط، هو تعزيز حجم الصناديق السيادية، ولتمكّن الكويت ثالث أكبر صندوق سيادي في إقليم الخليج، وبلغ حجمه نحو 514 مليار دولار أمريكي كما في 30 يونيو 2017 وفقاً لمعهد «صناديق الثروة السيادية SWFI»، ولا تملك الكويت خياراً سوى الاعتراف والقبول بالتحول الجوهري في أهمية النفط، وعجزه الحالي عن تخليقة إنفلات سياساتها المالية، الواقع أن لا خيار لها سوى ذلك الاعتراف إن رغبت في اجتناب الإصطدام بالحائط، وعلم المالية العامة لا يعترف بدخل غير مستدام، لذلك لا بد وأن يأتي النفط في آخر مكونات مصادر تمويل الموازنة، لأنه بات غير مستدام، أهميته تتناقل بالانقراض العملي، ولابد من أن يتصدّر دخل الاستثمارات أو عائد الصندوق السيادي -دون المساس بإصله- مصادر التمويل لها، لأنه الدخل الرئيس المستدام حالياً، ذلك لا يستلزم ضرورة ضغط كبير للنفقات العامة، وأهم عائق له هو قصور في الوعي بخطورة حريق المالية العامة القادم، ولا خيار سوى أن يصبح ذلك الحريق الموضوع الرئيسي للحكومة، ولنا عودة إلى غماب الوعي بخطورته لدى معظم أعضاء مجلس الأمة، بدليل سبل المشروعات الشعبية المقترحة من قبلهم.

أداء بورصة الكويت - النصف الأول 2017

كان أداء الربع الثاني من العام، أقل نشاطاً من أداء الربع الأول الذي قدم أداءً استثنائياً، فيه حقق المؤشر السعري للبورصة مكاسب زادت عن 20%، وانتعشت سيولة التداول بشكل كبير، مدفوعاً من مزيج من الاستثمارات المستحق والمضاربة الضارة، فبينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول نحو 42.9 مليون دينار كويتي، هبط ذلك المعدل للربع الثاني إلى نحو 15.9 مليون دينار كويتي، فالقوة بنحو 63% من سنوياً، وكانت سيولة البورصة يانحسار مستمر بمرور الشهر الستة الأولى من العام الجاري، ورغم ذلك، ظلت سيولة النصف الأول من العام الجاري أعلى بنحو ضعفين ونصف الضعف سيولة النصف الأول من عام 2016، وبلغ تسوّى السيولة في 124 يوم عمل نحو 3.674 مليار دينار كويتي بمعدل يومي بقيمة التداول محدود 29.6 مليون دينار كويتي، بينما بلغت سيولة النصف الأول من العام الفائت نحو 1.585 مليار دينار كويتي بمعدل لقيمة التداول اليومي محدود 12.5 مليون دينار كويتي.